وذات الاجزاء المحصورة كقولنا هذا العدد اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة
او ستة وهلم جرا هذا في الحقيقة الموجبة واما السالبة فكقولنا ليس اما ان
يكون زيد اسود او كاتبا او طائرا ولو قلت او طويلا ايضا يكون ذات الاربعة
وعليه فقس ولما فغنا الجمع والخلو الموجبتان فكقولنا هذا الشيء اما
ان يكون حجرا او شجرا او انسانا وكقولنا هذا اما ان يكون اما جمادا او اشجارا او
انسانا واما سالبتاها فكالمثال الثاني والمثال الاول سلوبين وهذا
اعني تجويز كون المنفصلات ذات جزئين فصاعدا مما نص عليه الشيخ فانه قال
في الاشارات ربما كان الانفصال الى جزئين وربما كان الى اكثر وربما كان بعض
داخل في الحصر وانه كلام ظاهري ولا يجوز تركب الحقيقة الموجبة في التحقيق الا
من جزئين لان الثاني في الصدق والكذب معتبر في مفهومها ولا يتحقق الا
في شيئين ونقيضه الشيء لا يكون له الا نقيض واحد ايضا لو تركب من ثلثة
اجزاء وصدق الاول وكذب الثاني مثلا فالثالث ان كان صادقا لم يكن معاندا
للاول لاجتماعهما وان كان كاذبا لم يكن معاند الثاني لارتفاعهما ثم قد يصاغ
المنفصلة المقدرة في قالب واحد اخذا بزيدة المعنى وميلا الى الاختصار في اللفظ
فيظن الظاهري انها مركبة من ثلثة اجزاء اذا كرنا في الامثلة المذكورة فان قولنا
العدد اما زايد الى آخره معناه انه اما زايد او ليس بزايد والذي ليس بزايد اما ناقص
او مساو فهي منفصلتان وعلى هذا البواقي وكذا ما فغنا الجمع والخلو الموجبتان
فان اردت تحقيقه فكر ات المطالع في شرح المطالع فان قلت فالشيخ
في هذه المسئلة ظاهري قلت لا انه صاحب هذا الشرح نقل عنه بانه لما عرف الشيخ
الحقيقة الموجبة بانها العناد بين طرفيها في الصدق والكذب اورد السوال بان الحقيقة
ذات الاجزاء ان اريد جزئين منها ليس بينهما عناد في الصدق والكذب فلا يكون
التعريف جامعا فاجاب عنه بما حققناه من ان كل الجمع والمقسم تابع له فحاله
كحاله

والحاصل

والحاصل ان كلامنها محتمل فيه وان كان كلامنها مبنيا على الظاهر على ان الاجود
ان يراد هاهنا الثاني فيطلق الثاني بين كل جزئين فيجوز تركب المنفصلة
الموجبة من ثلثة اجزاء فصاعدا من غير تاويل ثم الفارغ من القضايا شرع في احكامها
وبين منها بعضها فقال التناقض اي من احكام القضايا التناقض وهو
اختلاف القضيتين اي الحقيقيتين المجازيتين كاطراف التوجيهات
فهذا يخرج اختلاف المفردين كالانسان واللاانسان والسماء والارض وزيد وعمرو
ومفرد وقضية وطرف المنفصلة الحقيقية الموجبة وقوله بالايجاب والسلب
اما تحقيق لمفهوم التناقض لانه انما يطلق على الاختلاف بهما دون سائر انحاء
الاختلاف بالعدم والشرط والحصر والحمل والاهمال والعدول والتحصيل وغيرها
اذ يقع الاحتراز عنه بما في التعريف ومن هاهنا يعرف ان الاحتراز
عنه والاستغناء من هذا القول بما في التعريف بحيث لم يحتج ذكره كما زان
يتوهم في تعريف واحد فيقال ثانيهما اعم اطلاقا من الاول كما في فوق التعريف
يخرج الاول مجموع منافيه والثاني بعض منافيه فلكل فايدة ولو شاذة او يكون
الاعم لما حصل تلك الفايدة وتحصل الزيادة وقوله بحيث يقتضي اي تلك الاختلاف
لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة فيخرج الاختلافين احدهما اختلاف
لا يقتضي ذلك سواء كذبت القضيتان كقولنا كل حيوان انسان ولا شيء من
الحيوان بانسان فانهما كليتان مختلفتان بالايجاب والسلب كاذبتان
او صادقتان كقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان
فانهما جزئيتان كذلك صادقتان وغير ذلك من الكذب والصدق في كل مادة يكون
الموضوع فيها اعم من المحمول او اخص منه في الصدق والكذب كقولنا بعض الطبيب
جالينوس وليس بعض جالينوس بطبيب وثانيهما اختلاف يقتضيه لذاته بل الواسطة
او بخصوص المادة كقولنا زيد انسان زيد ليس بانسان فان الاقتضاء لهذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)